

دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ على التقدم المحرز، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

الجلسة العامة ٨٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

٢٠٢/٤٨ - تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٤/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٤٢/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٣٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٦٨/٤٤ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا،

وإذ تشير أيضا إلى أن مجلس الأمن، في قراراته ٢٨٧ (١٩٧٦) المؤرخ ٢١ آذار/مارس ١٩٧٦، و ٤٧٥ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٠، و ٦٢٨ (١٩٨٩) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، وقراراته الأخرى بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا، طلب بوجه خاص إلى المجتمع الدولي، في جملة أمور، أن يقدم المساعدة إلى أنغولا،

وإذ يساورها بالغ القلق للحالة الاقتصادية والسياسية الحرجة السائدة في أنغولا، التي تفاقم نتيجة لتجدد الأعمال العدائية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، والتي لا تزال تدمر الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ يساورها القلق للتدهور الخطير في الحالة الإنسانية الذي نتج عنه وجود ما يقدر عددهم بثلاثة ملايين شخص في حاجة إلى المعونة الطارئة،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء الجفاف الذي أنزل الخراب بالمنطقتين الوسطى والجنوبية من البلد مما تسبب في معاناة الملايين من الأشخاص،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن تنفيذ اتفاقات السلم لأنغولا^(٥) من شأنه أن يهيئ ظروفًا مواتية لتحقيق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلد،

وإذ تسلم بأن مرحلة الطوارئ في الأزمة الحالية قاربت على الانتهاء وأن محور التركيز ينتقل إلى الإصلاح والإنعاش،

١ - تعرب عن امتنانها لجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت إلى النداءات الموجهة من الأمين العام ومن جهات أخرى لتقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال؛

٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لجهوده المتواصلة وغير المتوانية من أجل حشد المساعدة لشعب الصومال؛

٣ - ترحب بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان القرن الأفريقي وبلدان حركة عدم الانحياز لتسوية الحالة في الصومال؛

٤ - تحث جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على أن تواصل تنفيذ القرار ١٦٠/٤٧ من أجل مساعدة الشعب الصومالي في الشروع في إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وكذلك في بناء المؤسسات بهدف إعادة الإدارة المدنية على الصعيد المحلي في جميع أجزاء البلد التي يسودها السلم والأمن والاستقرار؛

٥ - تناشد جميع الأطراف الصومالية المعنية إنهاء الأعمال العدائية استنادا إلى اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣^(٤)، والدخول في عملية مصالحة وطنية تفضي إلى إعادة السلم والنظام والاستقرار، باعتبارها ضرورية لنجاح جهود الإغاثة والإنعاش؛

٦ - تطلب إلى جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال أن تحترم تماما أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظماتها غير الحكومية، وأن تضمن حرية تنقلهم الكاملة في شتى أنحاء الصومال؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل على الصعيد الدولي تعبئة المساعدة الإنسانية ومساعدات الإنعاش للصومال؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وأن يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في

٢٠٣/٤٨ - تقديم المساعدة لتعمير وتنمية
السلفادور

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٧٨٤ (١٩٩٢) المؤرخ
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وإذ تعيد تأكيد قرارها
١٥٨/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم
المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور^(٧٧)، والتقرير اللاحق
للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
السلفادور^(٧٨)،

وإذ تلاحظ التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات
المضطلع بها نتيجة للتوقيع، في ١٦ كانون الثاني/يناير
١٩٩٢ في مكسيكو، على اتفاق تشابولتيك^(٧٩) بين حكومة
السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني الذي
أنهى الصراع المسلح في السلفادور عن طريق عملية
جرت تحت رعاية الأمين العام،

وإذ تدرك أن السلفادور تجتاز مرحلة انتقالية
حرجة وأن من شأن التعاون الدولي أن يسهم في تخطي
الصعوبات التي تعترض سبيل الوفاء التام بالالتزامات
المضطلع بها بموجب اتفاق تشابولتيك،

وإذ تلاحظ أيضا أنه على الرغم من الجهود
المبذولة على الصعيد الوطني، والدعم المقدم من المجتمع
الدولي في تنفيذ البرامج ذات الأولوية التي تتضمنها
خطة التعمير الوطني، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية،
فقد تأثر العمل في بعض هذه البرامج بجملة أمور منها
قلة توافر الموارد المالية،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام ولحكومات
اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، التي يتألف منها
فريق أصدقاء الأمين العام، ولحكومة الولايات المتحدة
الأمريكية وسائر الحكومات التي تهتم بالمساهمة في
دعم عملية السلم في السلفادور؛

٢ - تعرب عن امتنانها للمجتمع الدولي، وبصفة
خاصة الجهات المتعاونة، وللوكالات المتخصصة للأمم
المتحدة والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية
الأخرى، لما قدمته من مساعدة تقنية ومالية إلى
السلفادور لتكملة الجهود المبذولة في سبيل دعم
السلم؛

وإذ تعي الحاجة إلى زيادة الجهد والالتزام من
جانب المجتمع الدولي لمساعدة أنغولا في إنعاش
اقتصادها،

وإذ تدرك أن حكومة أنغولا لم تتمكن خلال عام
١٩٩٢، بسبب الحالة السائدة في البلد، من تنظيم مؤتمر
مائدة مستديرة للمانحين حسبما كان مزمعا،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٨٠)؛

٢ - تطلب إلى جميع الأطراف بذل قصارى جهدها
لتحقيق التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقات السلم لأنغولا
من أجل إحلال السلم والاستقرار في أنغولا، ومن ثم
تهيئة الظروف التي تؤدي إلى الإنعاش الاقتصادي؛

٣ - تعرب عن تقديرها لجميع الدول ومنظمات
الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى لما قدمته من
مساعدة إنسانية طارئة إلى أنغولا عن طريق برنامج
الإغاثة الخاص لأنغولا، وتناشدها تقديم مساهمات
متواصلة وسخية من أجل المساعدة الإنسانية الطارئة؛

٤ - تكرر مناشدتها للمجتمع الدولي أن يواصل
تقديم المساعدة المادية والتقنية والمالية اللازمة للإنعاش
الاقتصادي لأنغولا؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالتعاون مع
المجتمع الدولي، تعبئة مؤسسات وهيئات منظومة الأمم
المتحدة لضمان مستوى مناسب من المساعدة
الاقتصادية لأنغولا؛

٦ - ترحب بقرار حكومة أنغولا تنظيم مؤتمر مائدة
مستديرة للمانحين في عام ١٩٩٤ من أجل إنعاش أنغولا
وتعميرها، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ومصرف التنمية الأفريقي وحكومة البرتغال والبلدان
المهتمة الأخرى؛

٧ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا
إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن تنفيذ هذا
القرار؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت
لدورتها الخمسين البند المعنون "تقديم المساعدة الدولية
من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا".

الجلسة العامة ٨٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢